الآجارات ترهق المتضررين من الزلزال

غرفة عمليات اللاذقية: العمل جارٍ لتأمين مساكن مؤقتة

| اللاذقية - عبير سمير محمود

تتواصل مطالبات المتضررين من الزلزال في محافظة اللاذقية بإنشاء مساكن مؤقتة لتكون ملاذاً لهم للتخلص من أعباء إيجارات البيوت التي باتت أرقامها تناطح السحاب في ظل استغلال بعض ضعاف النفوس للكارثة ورفع الإيجار الشهري بشكل دوري.

وذكر أحد المتضررين أن تأمين منزل للأجرة بين فترة وأخرى بات عبئاً إضافياً من الناحية المادية ومن الناحية النفسية، فبين التنقل من مكان إلى آخر هناك أعباء كبيرة تؤثر في الأطفال وعلى تعليمهم وبالوقت نفسه على مصروفنا المعيشي بشكل عام، لافتاً إلى أن بعض الإيجارات الشهرية تجاوزت ٦٠٠ ألف ليرة في المناطق الشعبية!

مصدر في محافظة اللاذقية أكد لـ«الوطن»، تواصل الجهود بين جميع الجهات المعنية لإنجاز المساكن المؤقتة المسبقة الصنع في المواقع التي تم الاتفاق عليها مع الهلال الأحمر الإماراتي ضمن عملية «الفارس الشهم٢» التي أطلقتها دولة الإمارات للوقوف إلى جانب الشعب السوري وتخفيف الأعباء جراء كارثة الزلزال حتى الوصول إلى مرحلة التعافي.

وأضاف المصدر: إنه يتم العمل على إنشاء وتجهيز مراكز الإيواء المسبقة الصنع بالشراكة مع الهلال الأحمر الإماراتي، مبيناً أنه تم تحديد ٧ مواقع (الغراف ١، الغراف ٢، الفيض، النقعة، اسطامو، الفوار، دمسرخو)، والتي ستستقبل بمجموعها ١٠٠٠ وحدة سكنية ابتداء من موقع الضاحية الجنوبية (الغراف١) والإعلان عن النموذج المعتمد بمساحة ٤٢ متراً مربعاً.

وحسب تقرير صادر عن غرفة عمليات الإغاثة في محافظة اللاذقية بتاريخ ٢٥ حزيران الماضي، فقد أنهت الشركة العامة للبناء والتعمير أعمال تجهيز القواعد البيتونية والبدء بتركيب الوحدات المسبقة الصنع من الشركة المنفذة في عدد من المواقع المكورة، إذ وصلت نسبة الإنجاز في موقع الغراف١ الذي يشمل ٣٥٠ وحدة سكنية مؤقتة إلى ٥٢,٢٧ بالمئة، وفي موقع الغراف٢ ويشمل ١٣٢ وحدة سكنية مؤقتة إلى ٩ بالمئة، وفي النقعة (٤٧ وحدة سكنية مؤقتة) ٨٥ بالمئة، وفي موقع الفيض ٥٨ وحدة سكنية مؤقتة ٥٢ بالمئة، وفي موقع الفوار ١٢٣ وحدة سكنية بالمئة، على أن تبدأ قريباً أعمال التجهيزات في موقعي دمسرخو واسطامو، وهي محددة بـ٢٠٠ وحدة سكنية في الأولى، و٨٥ وحدة سكنية في الثانية.

وحسب التقرير –الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه – فإنه سيتم البدء بنقل ملكية الموقع المقترح في اسطامو لمصلحة بلدية قمين قبل البدء بعملية تهيئة الموقع العام، كما تم الاتفاق مع فريق الهلال الأحمر الإماراتي على إشادة ٥١٧ وحدة سكنية مسبقة الصنع إضافية في موقع المنطقة الصناعية.

فيما يخص مراكز إيواء الأبراج السكنية، يشير التقرير إلى بدء العمل ببناء ٨ أبراج سكنية بالتنسيق بين محافظة اللاذقية ووزارة الأشغال العامة والإسكان، بعدد إجمالي ٣٢٠ شقة وسطي المساحة ٨٠ متراً مربعاً للشقة الواحدة بمعدل ١٠ طوابق للبرج الواحد، ويتم تنفيذها من خلال مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية والشركة العامة للبناء والتعمير.

وتتوزع الأبراج السكنية، بين مدينة اللاذقية (٤ أبراج على أوتوستراد الثورة متوسط الإنجاز ٢٧ بالمئة حتى تاريخ إعداد التقرير، وفي الرمل الجنوبي الغراف ٢ برج وتم توقيع محضر الاتفاق مع مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية متاع ٦ وتمت المباشرة بأعمال الحفر في المحضرين والانتهاء من أعمال الحفر وصب البيتون في المحضر٢.

وفي جبلة، يتم العمل على بناء ٢ برج في موقع المتحلق الشرقي، وتم توقيع محضر الاتفاق مع الشركة العامة للمشاريع المائية لتنفيذ أعمال الهيكل والإكساء للعمارتين ٣ – ٤ في منطقتي النقعة والعزة بجبلة، وتمت المباشرة بأعمال الحفر في المحضرين ويتم التجهيز لأعمال الصب، وفقاً للتقرير.

وتشير بيانات غرفة العمليات إلى وجود ١٠ مراكز إيواء حالياً، منها ٦ مراكز في منطقة اللاذقية، ٢ مركز في منطقة الحفة، ومركز في منطقة القرداحة وآخر في منطقة جبلة، وجميعها تضم ٦٦٧ أسرة، إضافة لتأمين مأوى (منازل مستأجرة) لـ ٧١٠ عائلات ممن تهدمت منازلهم بفعل الزلزال.

وذكرت الغرفة في التقرير أن هناك مراكز إيواء مؤقتة متوسطة المد لا تزال تضم عائلات متضررة، ومنها مركز المدينة الرياضية ويحتوي على ٥٠ غرفة مؤمنة بجميع الاحتياجات بالشراكة مع منظمات أممية ودولية، ومركز الباسل يحتوي على ٣٥ غرفة ومركز الشبيبة يحتوي على ٤٠ غرفة، ومركز القرداحة يحتوي على ٥٩ غرفة، ومركز مخيم الفيض يحتوي على ٥٢ خيمة مجهزة ومرافق عامة خارجية، مع الإشارة إلى تحديد الاحتياجات المتبقية للمراكز ومناقشتها مع المنظمات الدولية والأممية بهدف تلبيتها عبر وضع خطة عمل مشتركة معها لتأمين احتياجات مراكز الإيواء المتوسطة الأمد ومسبق الصنع، إضافة إلى توفير البيانات اللازمة لخطة التدخل المستقبلية لهذه المنظمات.

وضمن خطة غرفة العمليات لتخفيض عدد المدارس المستخدمة كمراكز إيواء، فقد تم إغلاق ١٢ مدرسة بعد أن قامت لجان الكشف على منازل القاطنين بمراكز الإيواء وتحديد الأسر المتضررة التي تتطلب حالة منازلها البقاء في مراكز الإيواء وتقليم إلى مراكز أخرى مؤقتة، مع التأكيد على المضي قدماً في خطة العمل بشكل عام.

لعدم توافر الحديد.. معمل الأعمدة الخرسانية يتوقف عن العمل

مدير المعمل لـ«الوطن» الإعلان عن مناقصة لاستيراد الحديد بعد فشلها في المرة الأولى

| حمص- نبال إبراهيم

بين مدير معمل الأعمدة الخرسانية في حمص بسام اليوسف لـ«الوطن» أن المعمل الذي تأسس منذ عام ١٩٨٠ ويعتبر المعمل الوحيد الذي ينتج الأعمدة الخرسانية في القطر بعد خروج معمل دير الزور عن الخدمة نتيجة الاعتداءات الإرهابية، توقف عن العمل لأسباب عديدة أهمها عدم توافر مادة الحديد عالي الإجهاد اللازمة لتصنيع الأعمدة وصعوبة تأمينها لكونها مادة مستوردة وليس لها بديل منتج داخل القطر.

وأشار اليوسف إلى أن خط الإنتاج في المعمل قديم ويحتاج إلى استبدال بالكامل أو إلى إعادة عمرته، منوهاً بأن هناك دراسات عديدة لدى الحكومة لإعادة إقلاع المعمل إما باستبدال خط الإنتاج أو عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص وفق الأنظمة والقوانين الناظمة، كاشفاً عن وجود عرض من إحدى الشركات الخارجية لتشغيل المعمل قيد الدراسة حالياً.

ولفت إلى أن الحاجة الماسة للأعمدة الخرسانية والطلب الشديد عليها نتيجة صعوبة استيراد الأعمدة الخشبية وصعوبة تصنيع الأعمدة الحديدية دفعت للعمل على إمكانية تشغيل المعمل من خلال إجراء الصيانات اللازمة للآلات والقوالب وتكييفها لاستخدام كمية من الحديد عالي الإجهاد عددها نحو ٢٠٠ عمود موجودة في المعمل لكن بقطر أكبر ٨ مل من الحديد المستخدم أساساً في الإنتاج ٧ مل، وذلك في محاولة لاستثمارها بهدف تأمين جزء من الحاجة المطلوبة حالياً من وزارة الكهرباء وشركاتها في المحافظات.

وبين اليوسف الإعلان عن مناقصة لاستيراد الحديد ويتم حالياً التحضير لإعادة الإعلان بعد فشله في المرة الأولى نتيجة عدم تقدم أي تاجر للمناقصة، مشيراً إلى أن المعمل يستطيع العمل بنسبة ١٠ بالمئة من طاقته الإنتاجية التي تقدر بإنتاج حوالي ٥٠ عموداً شهرياً في حال توافر الحديد، مع العلم أنه كان ينتج في أوج عمله حوالي ألف عمود في الشهر، حيث انخفض إنتاجه في السنوات السابقة لتوقفه عام ٢٠٢١ إلى ٣٠٠ عمود.

وبين أن كامل الإنتاج في المعمل يباع للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الطاقة الكهربائية ليصار إلى توزيعها على شركات الكهرباء في المحافظات، كاشفاً عن وجود دراسة مع جامعة البعث لاستبدال الحديد المستورد بحديد إنتاج وطني والمشروع حالياً قيد الدراسة وفي حال نجاحه سيكون له مردود جيد للمعمل وسيكون خطوة كبيرة في نجاح العمل إلا أنه يحتاج إلى تجارب ولفترة زمنية ليست بالقصيرة.

وعن الصعوبات التي يعاني منها المعمل قال اليوسف: إضافة لعدم توافر الحديد وقدم خط الإنتاج فإن المعمل يعاني نقصاً كبيراً بعدد العمال وتم رفع كتاب للمؤسسة لفرز عمال من الفائض في شركة كهرباء حمص أو من دائرة التشغيل الوسطى، وتم مؤخراً تعيين ٧ عمال فقط عن طريق المسابقة المركزية اختصاص كهرباء وهذا العدد غير كاف، إضافة إلى أنه يوجد نقص بعدد السائقين والمحاسبين والإداريين والفنيين والحراس، منوهاً إلى أن المعمل يضم حالياً ٤٥ عاملاً بين فنيين وإداريين.

> دراسة مع جامعة البعث لاستبدال الحديد المستورد بحديد إنتاج وطني

مسؤول في الجامعة لـ«الوطن»: الاستفادة من ٣ آلاف طالب دراسات عليا لرفع تصنيف جامعة البعث

قرار يصدم طلبة «الماجستير والدكتوراه» في جامعة البعث ويعتبرونه غير منصف

| فادي بك الشريف

ضجة كبيرة أثيرت حول قرار صادر عن جامعة البعث يخص كلية التربية في مجال التحكيم والنشر العلمي، والذي لاقى صدى كبيراً عند طلاب مرحلتي الماجستير والدكتوراه اعتراضاً على قرار مجلس الجامعة، إذ اعتبره الطلاب سيتسبب بمظلومية كبيرة لجميع الطلاب التي ستناقش أطروحتها بعد ٢٠٢٣/٩/١ لأنه لم يتطرق إلى فرق الدرجة بينهم وبين الطلبة الذين ناقشوا أو سيناقشون قبل هذا التاريخ.

وفي شكوى مفصلة وصلت لصحيفة «الوطن»، أكد الطلاب أنه وفقاً للقرار تم تخصيص ١٥ درجة للنشر الخارجي في مجلات محكمة عالمية، مؤكدين أهمية النشر الخارجي لرفع تصنيف الجامعة ولزيادة رصيد الطالب الباحث علمياً، لكن ينبغي أن تكون واقعيين متسائلين: هل يعقل أن طالب دراسات لا تتوفر لديه كهرباء ولا وصول مفتوحاً للإنترنت ويعتبر ضعيفاً نسبياً باللغة مع غياب تدريس البحث العلمي باللغة الثانية أن يكون قادراً على النشر بسهولة؟! وخاصة أن غياب تدريس البحث العلمي باللغة الثانية هو السبب الرئيسي للمشكلة، ويعتبر تقصيراً من الجامعة بحق أجيال من الطلبة ومنهم من أصبح دكتوراً مدرساً في الجامعة ليس لديه أي بحث خارجي في مجلات عالمية!، لتكمل تقصيرها بحرمان الطلبة من ١٥ درجة ما لم يقوموا بالنشر الخارجي؟

تجاهل

هذا وتوجه الطلبة إلى القائمين على هذا القرار بالسؤال عن سبب تجاهل رأي طلبة الدراسات العليا في هذه القرارات، وهم المعنيون في ذلك، وخاصة أن النزاهة العلمية تنطوي على عدم إقصاء الطرف الذي ستطبق عليه هذه القرارات بشكل تعسفي؟ معتبرين أن حرمانهم من ١٥ إلى ٢٠ درجة هو توزيع غير منطقي وغير عادل، علماً أن كلية التربية ليست لديها مجلات خارجية مجانية.. إضافة إلى أن الدفع بالقطع الأجنبي وذلك يشكل عبئاً على الطالب خاصة في ظل الحصار الاقتصادي الجائر المفروض.

واتباعاً للمهنية، تواصلت «الوطن» مع المعنيين في جامعة البعث، ليؤكد مسؤول فيها أن الآلية المتبعة في تحكيم الرسائل معتمدة بقرار مجلس الجامعة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٧ ومستمرة حتى تاريخه حيث يتم تقييم رسالة الماجستير (تخصص ٤٠ درجة لتقييم الرسالة +١٠ درجات للأبحاث (٥ درجات للنشر المحلي) و(٥ درجات للنشر بمجلة عربية أو أجنبية) و٥٠ درجة لمناقشة الرسالة.

آلية جديدة

وبين المصدر أنه تم تشكيل لجنة مؤلفة من نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا وأمين الجامعة وعمداء الكليات (تطبيقية ونظرية) ومدير الدراسات العليا ومدير مركز الجودة والاعتمادية وأمين الجامعة المساعد لشؤون البحث العلمي ومدير الشؤون القانونية وذلك بهدف تعديل القرار الآنف الذكر واقتراح آلية جديدة بهدف رفع تصنيف الجامعة عالمياً.

ولفت المصدر إلى أن اللجنة اقترحت الإبقاء على ٤٠ درجة لتقييم الرسالة وتخصيص ١٥ درجة للأبحاث منها (٥ درجات للنشر الداخلي كحد أقصى) (١٠ درجات للنشر الخارجي ضمن مستوعبات) سكوبس وتوزيع درجات النشر الخارجي.

وأضاف: في مرحلة الماجستير تشكل سنة المقررات نسبة مئوية من العلامة الكلية أي ٦٠ بالمئة للكليات العلمية و٤٠ بالمئة للرسالة، ٤٠ بالمئة للكليات النظرية و٦٠ بالمئة للرسالة، أي إنه تمت زيادة فقط خمس درجات لعلامة نشر الأبحاث عما هو مطبق ومعمول به حالياً.

وقال المصدر: يوجد العديد من الطلاب ومن كليات مختلفة يقومون بالنشر الخارجي في مجلات ضمن مستوعبات (سكوبس) بتصانيف مختلفة Q1، Q2... الخ، مؤكداً أن الدرجات العشر المذكورة أعلاه والمخصصة للنشر الخارجي تشكل وفق النسب السابقة لسنة المقررات والرسالة (٦ بالمئة درجة للكليات النظرية و٤ بالمئة درجة للكليات العلمية) وهي نسبة مئوية قليلة كان الهدف منها هو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب وهي علامة تميز بحيث لا يمكن المساواة بين من ينشر أبحاثاً داخلية وآخر ينشر أبحاثاً خارجية إلا بهذه الطريقة.

وتابع المصدر: أما بالنسبة لأطروحة الدكتوراه، فإنه وفق قرار مجلس الجامعة الآنف الذكر لعام ٢٠٠٨ فقد تم تخصيص ٥ درجات للنشر في مجلة علمية أو عربية أو أجنبية زيادة عن البحثين المطلوبين، وتخصيص (٤٥ درجة لتقييم الأطروحة) + (٥٠ درجة لمناقشة الأطروحة)، علما أن طالب الدكتوراه في مرحلة متقدمة من البحث لهذا كان من الجدير أن تكون درجات النشر في المجالات أكثر من طالب الماجستير، لذا تم اقتراح توزيع الدرجات وفق الآتي /٤٠ درجة لتقييم الأطروحة / و/٤٠ درجة لمناقشة الأطروحة/، وتخصص/٢٠/ درجة لنشر الأبحاث موزعة على (٥ درجات للنشر الداخلي كحد أقصى) و(١٥ درجة للنشر الخارجي حسب تصنيف المجلة)

قاعات مزودة بإنترنت وكهرباء

وبين المصدر أنه تم منح عمداء الكليات فترة حتى تاريخ ٢٠٢٣/٩/١ وذلك بهدف تقديم مقترحاتهم بهذا الخصوص، لاسيما أن الهدف من هذا الاقتراح هو رفع تصنيف الجامعة عالمياً وخاصة أن تصنيف «ماتريكس» يعتمد بنسبة لا تقل عن ٤٠ بالمئة على الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات علمية محكمة وعلى عدد الاستشهادات بهذه الأبحاث، علماً أنه يوجد مقرر في جميع كليات الجامعة يدرس فيها منهجية البحث العلمي لطلاب الماجستير سنة المقررات وأن مستوعبات «سكوبس» فيها العديد من المجلات في مجال علوم التربية والآداب والنشر باللغة العربية وأن الجامعة مجهزة بقاعات لطلاب الدراسات العليا في مختلف الكليات ومزودة بخطوط شبكة إنترنت وكهرباء خلال فترة الدوام الرسمي.

وأضاف: لا أرى أي ظلم يلحق بطلاب الدراسات العليا في كلية التربية أو بكليات أخرى في الجامعة بل الهدف هو تقييم لقرار مجلس جامعة البعث لعام ٢٠٠٨ الذي ساوى بين النشر المحلي والعربي والأجنبي ولم يكن هناك تصنيف للمجلات في ذلك الوقت، والاستفادة من طاقة الشباب طلاب الدراسات العليا والذين يبلغ عددهم بحدود ٣٠٠٠ طالب لرفع تصنيف الجامعة عالمياً، مع التأكيد على تخصيص مكافأة تشجيعية لطلاب الدراسات العليا للنشر في المجلات المذكورة.

ونوه المصدر المسؤول إلى أنه ستتم إقامة ورشة عمل للتعريف بالنشر الخارجي وذلك بالتنسيق بين مديرية الدراسات العليا والبحث العلمي ومركز ضمان الجودة في الجامعة لتعريف طلاب الدراسات العليا على آلية النشر والاستماع إلى مقترحاتهم بهذا الخصوص خلال الشهر السابع من دراسة كل مقترحات الكليات بهدف تصويب الآلية قبل البدء بعملية التنفيذ.

- البعث: الآلية متبعة بقرار الجامعة منذ عام ٢٠٠٨
- مهلة لعمداء الكليات حتى أيلول لتصويب الآلية قبل البدء بالتنفيذ

الـGPS يصل إلى تكاسي حماة مطلع الشهر

| حماة- الوطن

بعد الانتهاء من تركيب أجهزة التعقب الجغرافي الـGPS لوسائط النقل العامة الجماعي بمحافظة حماة، تعمل الجهات المعنية اليوم على إلزام أصحاب التكاسي العاملة في مدن المحافظة، على تركيب تلك الأجهزة لضبط عملها ومخصصاتها من السرافيس والباصات وتوفيرها آلاف الليترات من المازوت وعدم هدرها.

وبيّن مدير النقل وهندسة المرور في الأمانة العامة لمحافظة حماة حسين الخليف لـ«الوطن»، أنه تم الانتهاء من تركيب أجهزة التعقب الجغرافي لكل سرافيس النقل الداخلي والخارجي بما فيها باصات البولمان لشركات النقل الاستثمارية، وعددها نحو ٣١٥٠ آلية، الأمر الذي وفر للدوائر والزراعة والأفران وغير ذلك.

وأوضح الخليف أنه تم التوجه حالياً لضبط عمل سيارات التكاسي ومخصصاتها من البنزين، بإلزامها بتركيب تلك الأجهزة، وقد بادر العديد من أصحابها لتسديد قيمة الأجهزة في المصرف التجاري السوري، ليصار إلى تركيب أجهزة تعقب لسياراتهم عند انتهاء الجميع من تسديد الرسوم.

ومن جانبه كشف رئيس نقابة السائقين وعمال النقل البري بحماة خالد حلبية لـ«الوطن» أن النقابة أعلمت سائقي التكاسي بعموم مناطق المحافظة بضرورة تسديد قيمة الأجهزة لدى فروع المصرف التجاري خلال مدة أقصاها مطلع الشهر القادم، تحت طائلة عدم تزويد التكاسي بالمحروقات بعد هذا التاريخ، وذلك بهدف تنظيم عملها وضبط الهدر والفساد في المحروقات، ومنع الاتجار بها، ولإلزامها بالعمل بدلاً من ركن العديد منهم سياراتهم جانباً وبيع بنزينها شهرياً.

وأوضح حلبية أن الالتزام حتى اليوم مقبول، لافتاً السائقين بأن تركيب الأجهزة يوفر لهم المخصصات المناسبة من البنزين، حسب عملهم، ومن لا يعمل يخالف حسب أحكام المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١ ويحرم من البنزين.

وأشار مصدر في اللجنة الفرعية للمحروقات لـ«الوطن» إلى أنه عملاً بكتاب رئاسة مجلس الوزراء المتعلق بالإجراءات الحكومية لضبط الإنفاق وترشيده، وإيصال المشتقات النفطية إلى مستحقيها بما يكفل عدالة التوزيع، تعمل المحافظة حالياً على إلزام أصحاب المعدات والآليات الثقيلة والمولدات التي تحصل على مشتقات نفطية، بالمبادرة للاشتراك بخدمة الـGPS قبل نهاية حزيران الجاري.

وأوضح أنه سيتم إيقاف التزود بالوقود والآليات والمعدات التي يتأخر أصحابها عن الاشتراك بهذه الخدمة بعد الموعد المحدد.